الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نتائج الحرب الروسية ـ الأوكرانية

سنة 2022

ترجمة: الحسين سحبان

المركز العربي لدراسات التطرف
The Arab Center for Extremism Studies

جميع الحقوق محفوظة © 2022

المركز العربي لدراسات التطرف
The Arab Center for Extremism Studies

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:
نتائج الحرب الروسية ـ الأوكرانية، سنة 2022

الكونجرس الأمريكي

الجلسة 117

تقرير رقم R47160

15 يونيو2022

Congressional Research Service
https://crsreports.congress.gov

مقدمة

يقدم هذا التقرير معلومات وتحليلات حول النتائج والآثار التي نجمت عن الغزو الروسي لأوكرانيا والحرب التي تلته، في منطقة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تظل منطقة استراتيجية؛ وكذا حول السياسة الخارجية البارزة للكونجرس؛ وحول المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

حرب روسيا ضد أوكرانيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لها نتائج مباشرة وغير مباشرة على حد سواء، فرضت على سكان بلدان هذه المنطقة تحمل تكلفتها، وطرحت على قادتها مشكلات محرجة. فقد زادت الحرب الروسية - الأوكرانية وآثارها الجانبية من حجم خطر عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأدخلت تعقيدات جديدة في بعض العلاقات الجهوية.

ويمكن لما يكتسي من تلك النتائج صبغة عملية ومباشرة أقوى أن يتخذ شكل نتائج ضريبية، ومجتمعية، وإنسانية، خصوصا في مجال الطاقة وتبادل السلع الغذائية.

تستورد بلدان كثيرة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنتجات الغذائية والفلاحية. ويعتمد كثير منها على الواردات من روسيا وأوكرانيا، مما جعلها تصاب بالارتباك على إثر إغلاق روسيا لموانئ أوكرانيا على البحر الأسود. وقد أدى ارتفاع أثمنة المواد الغذائية والتوافر المحدود للسلع إلى خلق تحديات اقتصادية، وصحية عمومية، ، وسياسية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما ولد تزايد الحاجات الإنسانية في اليمن وسوريا ولبنان بسبب التضخم في ثمن المواد الغذائية والطاقة مناداة بالزيادة في إسهامات المانحين. وقد تعهدت الإدارة الأمريكية بالزيادة في مساعدة بعض البلدان المتضررة، بما فيها اليمن، وسط مزاحمة حاجات في رقع أخرى من العالم.

. سعت إدارة بايدن إلى دعم دبلوماسي، ودعم لسوق الطاقة لدى شركاء بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من أجل الاستجابة للحرب الروسية- الأوكرانية. وقد تنوعت استجابات هؤلاء الشركاء، تبعا لمراعاة حكوماتها لمصالحها المباشرة، وأولوياتها، وارتباطاتها بروسيا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد مارست الأثمنة الأعلى للطاقة سنة 2022 الضغط على مستوردي الطاقة، مثل الأردن، بينما خلقت فرصا مواتية لمصدري الطاقة، مثل العربية السعودية والعراق. ومن المحتمل أن تسعى بعض الحكومات الجهوية إلى استخدام تنسيقها النسبي مع ملتمسات الولايات المتحدة أو مقاومتها كوسيلتين للتأثير في محادثاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا أخرى. ويرجح أن يقوم الكونجرس بتقييم استجابة شركاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وتحالفهم معها، ولحاجاتها؛ وذلك بصدد نظره في مقترحات الإدارة الأمريكية حول المساعدة الخارجية، والإعانة الدفاعية، وبيع الأسلحة.

. وحسب التقارير الواردة من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن الحضور العسكري لروسيا وعمليات شركاتها العسكرية الخاصة في هذه البلدان لم تتغير تغيرا مهما منذ أن غزت روسيا أوكرانيا في فبراير 2022، على الرغم من أن الصحافة أوردت أخبارا عن بعض التحركات الشخصية. من المرجح أن يستمر الكونجرس في مراقبة القوات

الروسية وعملياتها، جنبا إلى جنب مع مراقبة النتائج الثانوية للصادرات الدفاعية الروسية، والروابط الأمنية مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

. يستدعي عدوان روسيا على أوكرانيا وجهود أمريكا لتنسيق استجابات متعددة الجوانب لهذا العدوان فحصا دقيقا للروابط الدفاعية والأمنية بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبين روسيا، وتعاونها الاقتصادي والطاقي مع موسكو، ومواقفها من العقوبات ضد أهداف روسية، وكذا مواقفها الدبلوماسية داخل المؤسسات الدولية. ربما تستمد ديناميات منبثقة (مثل قرار بعض شركاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة الامتناع عن تصويتات الأمم المتحدة المتعلقة بأفعال روسيا في أوكرانيا) جذورها من تحولات عميقة، وربما تطيل أمد نزاع حالي.

قام الكونجرس وإدارة بايدن لحد الآن بتوفير تمويل إضافي لمساعدة غذائية للتصدي للحاجات المتنامية. فقد خصص قانون الاعتمادات التكميلية الإضافية لسنة 2022 (القانون العمومي128-117 .P. L) أكثر من 4,3 مليار دولار، في صندوق مساعدات الإغاثة في حالة الكوارث، بما في ذلك المساعدات الغذائية لأوكرانيا، وكذا لـ «البلدان المتأثرة بالوضعية في أوكرانيا»، جنبا إلى جنب مع دعم البرنامج العالمي للأمن الغذائي، عبر صندوق الدعم الاقتصادي بوزارة المالية ووزارة الفلاحية للولايات المتحدة الأمريكية.

يبقى تحديد ما إذا كانت هذه الاعتمادات سوف تستخدم لمساعدة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المحتويات

لمحة عامة عن أشغال الكونجرس والقضايا التي يمكن أن يتناولها

نتائج الحرب الروسية الأوكرانية بالنسبة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الأمن الجهوي والعلاقات الدفاعية

الدبلوماسية

العقوبات وإجراءات إنفاذها

عدم الاستقرار الاقتصادي والضريبي

خلاصة عامة

آثار نوعية خاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

آفاق أشغال الكونجرس وخياراته

جداول

جدول 1. ملحق: تصويتات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على التدابير المنتقاة للأمم المتحدة ردا على الحرب الروسية الأوكرانية

معلومات عن المؤلف

لمحة عامة عن أشغال الكونجرس والقضايا التي يمكن أن يتناولها

لا يزال الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير والحرب التي أعقبته يؤثران في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على نحو مباشر وغير مباشر. فقد طرحت هذه الحرب مسائل استراتيجية وسياسية دبلوماسية على قادة بلدان هذه المنطقة، ومن المرجح أن تكون لتأثيراتها الثانوية في العلاقات الأمنية، وأسواق الطاقة، والاستقرار السياسي، والأمن الغذائي نتائج جسيمة بالنسبة إلى سكان المنطقة وحكوماتها. تتحدى آثار الحرب و\أو تفيد بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بكيفية مختلفة؛ إذ تواجه البلدان ذات الدخل الضعيف والمتأثرة بالنزاعات ضغوطا إضافية، بينما يمكن للبلدان الأغنى أن تتكيف، مع بعض منتجي الطاقة المدعومين بالمداخيل التصديرية العالية.

يرجح أن يفحص بعض المسؤولين الحكوميين وأعضاء من الكونجرس كيف يمكن لديناميات الأمن الكامنة، والروابط الاستراتيجية، والظروف الاجتماعية-الاقتصادية أن تحدد شكل ردود الأفعال المناسبة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [على نتائج الحرب الروسية الأوكرانية]. فمن المحتمل أن يقيس الكونجرس وزن سياسات الحكومات الشريكة واستجاباتها للغزو الروسي لأوكرانيا، أثناء نظره في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية وبرامجها مع هذه الحكومات. فقد ينظر الكونجرس فيما إذا كان يمكن للتفويضات والاعتمادات التي يخولها قانون السنة المالية 2023 المتعلق بالمساعدة الخارجية والأنشطة الدفاعية في منطقة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تعالج الظروف النابعة من الحرب، بما في ذلك الحاجات الإنسانية أو المساعدة في الأمن الغذائي. كما أن العقوبات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد روسيا، وكيف يمكن لهذه العقوبات أن تطبق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتؤثر فيها، يشكلان أيضا قضيتين يرجح تناولهما من قبل الكونجرس. وأغلب الظن أن ينكب الكونجرس بصورة مستمرة على التدقيق في قرارات البلدان المنتجة للبترول في هذه المنطقة، في سياق الانشغال بالثمن المحلي للمحرقات داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ينظر الكونجرس أيضا في كيف يمكن لمراقبة الممارسات والتوقعات التي يتم تطويرها من أجل التحكم في برامج الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بالمساعدة الأمنية وتحديد شكلها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العقود الأخيرة، أن تفيد مراقبة الكونجرس في إنفاق مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لأوكرانيا، وللبلدان المتضررة من الحرب الروسية الأوكرانية.

نتائج الحرب الروسية الأوكرانية بالنسبة إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كانت روسيا منذ 2013 تكثف اهتمامها بقطاعها الأمني المتعلق بانخراطها في الشرق الأوسط؛ وكان التدخل العسكري لموسكو في سوريا سنة 2015 فصاعدا أبرز عنصر في ذلك. إلى جانب ذلك قامت الإدارات الأمريكية المتتالية برفع الاستجابة المنافسة الاستراتيجية تجاه روسيا والصين، باعتبارهما منطقتين مستهدفتين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[1]. وقد بدا أن انخراط روسيا المكثف هو نتيجة للجهود المستدامة التي تبذلها السلطات الروسية، تحت قيادة فلاديمير بوتين، من أجل استرجاع النفوذ الاقتصادي، والعسكري، والجيوسياسي لروسيا في منطقة كانت في الماضي حلبة للتنافس الأمريكي السوفياتي. تتضمن التفسيرات الممكنة الأخرى للأنشطة الروسية:

1) التناظم المتنامي بين القدرات العسكرية لروسيا، وبين طموحها الطويل المدى لتدبير علاقات خارجية لائقة بقوة عظمى؛

2) رغبة روسيا في تنويع علاقاتها الاقتصادية بسبب العقوبات المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا؛

3) الفرصة المواتية الملموسة لروسيا لاستمالة القادة المحليين الذين يبحثون عن مساندة ضد ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية، أو، كما في حالة الشركاء التقليديين لها، إضمار انشغالات حول موثوقية دعم الولايات المتحدة الأمريكية[2].

قد تكون للحرب الروسية الأوكرانية نتائج فيما يتعلق بحضورها الجهوي المنتشر. فقد أرست روسيا سنة 2013 بصورة دائمة أسطولا بحريا في شرق البحر الأبيض المتوسط، مدعوما بقاعدتها البحرية المحورية بعتادها الحربي التي بنتها منذ مدة طويلة في طرطوس بسوريا، والتابعة لقيادة العمليات في الأسطول الروسي بالبحر الأسود. وقد مكنت القوات الروسية الجوية والبرية، سنة 2015، الرئيس بشار الأسد من ردع التمرد الذي كان يتحدى حكمه. وخلال النمو الذي مرت به روسيا إلى غاية غزوها لأوكرانيا سنة 2022، نقلت قوات بحرية مهمة من أساطيلها الثلاثة الأخرى إلى البحر الأسود عبر البحر الأبيض المتوسط.[4] وقد عبر بعض المسؤولين الأمريكيين، منذ 2021، عن انشغالهم حول مخططات روسيا لمنشأة بحرية في ساحل البحر الأحمر السوداني.[5]

ومن المحتمل أن يؤدي استمرار هجوم روسيا على أوكرانيا إلى إعادة هيكلة انتشار حضورها في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وحسب التقارير الواردة من سوريا، فإن القوات الروسية في هذا البلد أعيد توزيع مواقعها وتم تعزيزها منذ فبراير 2022، من أجل إعادة انتشار محتمل نحو روسيا، مع مساعدة القوات الإيرانية والقوات المدعومة من إيران، والتي كانت أيضا تدعم الأسد، على زيادة حضورها وتحديد شكله في سوريا لتعويض إعادة انتشار القوات الروسية.[6] وفي يونيو قال مسؤولون من وزارة الدفاع «إننا لم نر تغيرا ملحوظا في الأنشطة في روسيا»[7].

زعم مسؤولون غربيون، كما ادعت تقارير إعلامية، أن عمال الشركة العسكرية الروسية، بما في ذلك مجموعة فاجنر، تم ترحيلهم من سوريا، ومن مناطق نزاع عديدة أخرى للمشاركة في الحرب الروسية الأوكرانية.[8] قال أحد قدماء المسؤولين في وزارة الدفاع الأمريكية على خلفية [أحداث] مايو 2022 «نعرف أن مجموعة فاجنر كانت تعمل في دونباس [شرقي أوكرانيا]، وأن أفرادها جُنِّدُوا من أماكن مثل سوريا وليبيا وأنهم يستخدمون محاربين سوريين ولبنانيين، لكنني لا أستطيع أن أعطيك عددهم بالضبط ولا أين نقلوا».[9]

تظل روسيا المصدر الرئيس الثاني الأكبر للأسلحة في المنطقة، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد جعل عجز روسيا عن تحقيق أهدافها في أوكرانيا بسرعة، بعض زبنائها في الدفاع العسكري، مثل الجزائر ومصر، يتساءلون عن العلاقات الجارية بينهم وبين روسيا في التزود منها بالأسلحة.[10] هذا علاوة على أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، قد شددوا العقوبات ضد بيع روسيا للأسلحة، وضد الصناعة الدفاعية الروسية، وشركاتها الحربية الخاصة،

بما في ذلك عن طريق اجتماعات الكونجرس، ، مع إمكان انعكاس نتائج سلبية على مشتري الأسلحة من روسيا من قبل بلدان منطقة الشرق الأوسط وشإن أي مال أفريقيا.[11] ويتوقع ملاحظون أيضا أن تفقد الصناعة الدفاعية الروسية الحصول على المكونات الأساسية بسبب العقوبات (إلى جانب التجهيزات العسكرية المهمة التي فقدت في الحرب)، مما يقلل من احتمال تحقيق المصدرين الروسيين لأهداف الإنتاج، والوفاء بالعقود المبرمة حول الأسلحة مع مشتري الأسلحة من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[12]

ويرجح أيضا أن يواجه شركاء أوكرانيا في الأسلحة الدفاعية في الشرق الأوسط تحديات. فقد أوردت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها المسؤولة عن محاربة الدولة الإسلامية (CJTF-OIR) أن النزاع في أوكرانيا يمكن أن يعطل بعض طائرات الهليكوبتر الروسية الصنع في العراق، والتي تدعم العمليات العسكرية «بسبب اعتمادها على مصالح الصيانة الموفرة في أوكرانيا».[13]

وفي وسع أي انحطاط في الشراكة العسكرية والمصادر الروسية للأسلحة أن يخلق فرصا مواتية للولايات المتحدة، غير أن علاقات التعاون الأمني الوثيقة بين الولايات المتحدة الأمريكية مع حكومات بعض جهات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن تدفع إلى انتباه إضافي إلى النقاشات الطويلة الأمد حول الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتوازن العسكري الجهوي. ومن الممكن أن تقدم مصر مثالا إيضاحيا لهذه الديناميات. فقد قامت مصر بتمتين علاقاتها مع روسيا منذ 2014 بطرائق متنوعة، بما في ذلك صفقات الأسلحة، والمناورات العسكرية المشتركة. وكانت مصر، بين 2017 و2021، المستورد الثالث الأكبر للأسلحة على الصعيد العالمي (بعد العربية السعودية والهند) من روسيا، وفرنسا، وإيطاليا التي هي مزودها الرئيس.[14] ومنذ 2018 ترد تقارير دورية عن مخططات مصرية لشراء مقاتلة التفوق الجوي الروسية سوخوي Su-35 المتعددة المهام، وهي مبادرة قد تجر على مصر عقوبات أمريكية في إطار قانونها الصادر في 2017 لمجابهة نفوذ روسيا في أوروبا وأوراسيا (البند الثاني من قانون 2017 المتعلق بمجابهة أعداء أمريكا عن طريق العقوبات، كما تمت المصادقة عليه115-44 U. S. C. §§9501et seq.).[15]

يحيط عدم اليقين بالكيفية التي يمكن أن تقيم بها قيادتا مصر والولايات المتحدة الأمريكية مخاطر العقوبات ضد عوامل أخرى، بما فيها الكلفة المقارنة لأنظمة بديلة، ورغبة مصر في موازنة علاقاتها الدفاعية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وقضايا أخرى تهم العلاقات بين مصر وأمريكا. فقد حاولت مصر طوال عدة سنوات رفع تزويد الولايات المتحدة الأمريكية لها بالطائرات المقاتلة إلى مستوى أعلى؛ وقد تكون الحكومة المصرية طلبت من إدارة ترامب تزويدها بطائرات F.35.[16] صرح قائد القيادة المركزية المنتهية ولايته الجنرال فرنك ماكنزي في جلسة استماع بمجلس الشيوخ للجنة النيابية للقوات المسلحة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تبيع الطائرات المقاتلة F.15 لمصر.[17]

من المحتمل أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتقييم سعيها لانتزاع تعهد من مصر بإلغاء اقتنائها للطائرات الروسية مقابل إمكان شرائها للطائرات الأمريكية، رغم قلق أمريكا المستمر من سجل حقوق الإنسان المتدني في مصر.[18] خلال جلسة استماع لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في شهر أبريل 2022 للمسؤولين عن وضع

ميزانية الدولة لسنة 2023، لاحظ وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلكين، في تبادل كلامي بينه وبين السيناتور كريس مورفي حول شروط المساعدة العسكرية لمصر أن:

«إنها فترة حرجة جدا في العلاقة مع عدد من البلدان، وخاصة تلك التي يحتمل أن تعيد النظر في علاقاتها مع روسيا واتكالها عليها. إن هذه البلدان ترى ما إذا كانت التجهيزات العسكرية الروسية فعالة أو غير فعالة في أوكرانيا. وترى تعاظم التحديات أمام قدرة روسيا على الاستمرار في [إنتاج] تجهيزاتها العسكرية ... وفي آخر المطاف على تصديرها. إنها تتخذ قرارات مختلفة بالنسبة للمستقبل. وهذا يعطينا فرصة استراتيجية مواتية، حينما نريد أن نتأكد من أننا نمتلك نحن أيضا المرونة من أجل الاستفادة منها. بيد أنني أشاطرك تماما تركيزك على حقوق الإنسان [في هذه البلدان]، بما فيها مصر. إن حقوق الإنسان هي وستظل جزءا مركزيا في سياستنا، حتى ونحن نعمل على تقوية... ما هو حيوي بالنسبة إلينا».[19]

يظهر أن القادة في إسرائيل يوازنون بحذر بين ردود فعلهم تجاه الحرب الروسية- الأوكرانية. ففي وسع الحضور العسكري لروسيا والقدرات الدفاعية الجوية لسوريا أن تؤثر في قدرات إسرائيل بالقيام بغارات جوية على سوريا[20]، لكن التقارير تفيد أن روسيا قد أحجمت بصفة عامة عن السعي لإحباط مثل الغارات الجوية، عبر آلية إزالة التضارب مع إسرائيل.[21] استخدمت إسرائيل اختراق الفضاء الجوي السوري لتستهدف العاملين الإيرانيين والتجهيزات [العسكرية]، وخاصة المتصلة منها بنقل الذخائر، أو تكنولوجيا الأسئلة الدقيقة لحزب الله في لبنان.[22] ذكر تقرير أنه أطلق في مايو 2022 نظام دفاع جوي من صنع روسي، S.300، بسوريا قذائف على إسرائيل لأول مرة، ففتحت الباب لتساؤلات حول وضع اتفاق إزالة التعارض بين إسرائيل وروسيا في الفضاء الجوي لسوريا.[23] وبعد الغارات الإسرائيلية على مطار سوريا في يونيو، ندد مسؤول روسي بالهجوم باعتباره «خرقا لأبسط معايير القانون الدولي»، لكونه استهدف بنيات تحتية مدنية.[24]

على الرغم من استعطافات من مسؤولين أوكرانيين، فقد امتنعت إسرائيل إلى حد الآن عن تقديم المساعدة لأوكرانيا بتزويدها بالليثال lethal القاتل، أو عن الموافقة على نقل طرف ثالث لأسلحة مملوكة للتكنولوجيا الإسرائيلية.[25] ربما يعود ذلك، جزئيا، إلى انشغالات القادة الإسرائيليين تجاه سوريا. علاوة على ذلك، يدور نقاش بين بعض الملاحظين حول تأثير الناطقين الرسميين لروسيا والسياسيين الروس في إسرائيل.[26] ففي مايو 2022 طفت على السطح تقارير تفيد أن إسرائيل كانت تنظر في إمكانية تزويد الجيش الأوكراني بأجهزة دفاعية، وخوذات حربية، و\أو أنظمة إنذار، ويرجح أن يكون ذلك تحت ضغط الغرب.[27] وفي أواخر مايو أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي عن إرسال شحنة أولية من الخوذات والسترات الصدرية المضادة للرصاص لقوات الإنقاذ العسكرية الأوكرانية والمنظمات المدنية.[28]

الدبلوماسية

تبنت حكومات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مواقف دبلوماسية متنوعة تجاه الغزو الروسي لأوكرانيا؛ فقد دعا تصريح صادر عن الجامعة العربية في 28 فبراير 2022، إلى الحوار للحفاظ على الأمن وإنهاء القتال، ولم

يُدِنْ الغزو الروسي.[29] ثم عرضت الجامعة العربية لاحقا الوساطة بين أوكرانيا وروسيا، وأرسلت بعثة إلى موسكو وإلى بولونيا من أجل التشاور في أبريل 2022. ودأب مسؤولون في دول الخليج العربي على الدعوة إلى الحوار. وفي يونيو 2022 التقوا بوزير الخارجية الروسي سرجي لافروف[30]. وقد سجل ملاحظون انشغال دول الخليج بالمحافظة على المعايير الدولية ضد الغزو، لكنهم يلمحون إلى أن الحكومات الخليجية قد تقبل المبرر المعلن للغزو الروسي لأوكرانيا، وهو إمكان إتيان تهديدات لأمن روسيا من أوكرانيا، وقد تسعى للحفاظ على امتيازاتها، فيما يتعلق بالتصرف ضد تهديدات عابرة للحدود.[31]

كانت سوريا الوحيدة من بين الدول العربية التي صوتت لصالح روسيا بصورة ثابتة في هيئة الأمم المتحدة (انظر الملحق)، بينما صوتت دول عربية أخرى ضد روسيا، أو امتنعت عن التصويت، أو اختارت عدم التصويت في مسائل مختلفة. هكذا نجد دولة الإمارات العربية المتحدة التي كانت تترأس مجلس الأمن في الأمم المتحدة في شهر فبراير2022، امتنعت، على نحو لافت، عن التصويت في تصويت المجلس خلال الاجتماع الطارئ للجمعية العامة لأمم المتحدة الذي عقد في ذلك الشهر من أجل دراسة الوضعية في أوكرانيا. وقد صوتت دولة الإمارات العربية المتحدة فيما بعد على إدانة العدوان الروسي، لكنها انضمت إلى العربية السعودية ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الامتناع عن التصويت على تعليق عضوية روسيا في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

أدانت إسرائيل علانية الغزو الروسي لأوكرانيا في 2022 في بلاغاتها وفي تصويتها في المحافل الدولية، وكانت تسعى في الوقت ذاته للحفاظ على علاقات ثنائية بناءة مع روسيا.[32] فقد أدى مسؤولون إسرائيليون، في بعض اللحظات، على ما يقال، دور المحاورين بين نظرائهم الروسيين والأوكرانيين.[33] كما سبقت الإشارة ظلت الحكومة الإسرائيلية، إلى غاية شهر مايو 2022، ممتنعة عن تقديم الدعم العسكري في مجال الـlethal [مواد كيماوية قاتلة] لأوكرانيا، أو تأييد طرف ثالث بنقل أسلحة تستعمل التكنولوجيا الإسرائيلية المرخص لها[34]، لكنها فكرت، فيما يقال، في تزويد أوكرانيا بتجهيزات دفاعية. وفي الوقت نفسه بدا أن القادة الإسرائيليين سعوا إلى توفير بعض الدعم السياسي لأوكرانيا، والإسعاف الإنساني للأوكرانيين ـ بما في ذلك السماح لأكثر من 15000 لاجئ يهودي وغير يهودي بالدخول إلى إسرائيل- دون مجافاة روسيا.[35] تزايدت التوترات الدبلوماسية بين إسرائيل وروسيا بداية شهر سنة2022 على إثر تعاليق مسؤولين روسيين يدعون أن إسرائيل كانت تدعم النازيين الجدد في أوكرانيا[36]، على الرغم من أن قادة البلدين بدا فيما بعد وكأنهما تجاوزا هذا الخلاف.

مع أن المغرب عبر، خلال شهر مايو2022، عن مساندته المبدئية لوحدة الأراضي الأوكرانية ومعارضته لاستخدام القوة في تسوية النزاعات الدولية، فإنه امتنع عن المشاركة في التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا، وعلى تعليق عضوية روسيا في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.[37] ربما يعود قرار المغرب إلى جهوده المبذولة في سبيل تقوية علاقاته الاقتصادية مع موسكو، وإلى اعتماده المتزايد على صادرات الفحم

الروسية، واهتمامه باستيراد القمح من روسيا وسط جفاف محلي حاد، و\أو الانشغال بصدور قرار مجلس الأمن الأممي في شأن الصحراء المغربية[1]. وقد استدعت أوكرانيا سفيرها من المغرب في مارس 2022.

كان للجزائر روابط تاريخية وثيقة مع روسيا، في الوقت الذي تركز فيه سياستها الخارجية على الاستقلال والسيادة، بما في ذلك معارضتها للتدخلات العسكرية الأجنبية وحيدة الجانب.[38] امتنعت الجزائر عن التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار إدانة الغزو الروسي، وصوتت ضد قرار تعليق عضوية روسيا في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وفي إيران التي يحكمها نظام سياسي متشدد خلقت الحرب الروسية الأوكرانية، حسب ما يقال، بعض الاختلافات في الرأي بين أولئك الذين يتعاطفون مع المقاومة الأوكرانية مع قوة عظمى، وبين أولئك الذين يساندون ما يعتبرونه بمثابة حرب روسيا ضد الغرب.[39] ساندت التصريحات الرسمية للحكومة الإيرانية (وكذا تصويت إيران في الأمم المتحدة) روسيا بطرائق متعددة منها لوم الولايات المتحدة وحلف الناتو بخلق النزاع، والتفكير في تمتين الروابط الثنائية بين روسيا وإيران. كما أن التوتر بين إيران وأوكرانيا بقي مستمرا بعد أن أسقطت إيران سنة 2020 طائرة نقل أوكرانية.[40]

الحرب الروسية الأوكرانية والمفاوضات النووية مع إيران

بدا لكثير من الملاحظين أن المفاوضات غير المباشرة والمتعددة الأطراف حول العودة المشتركة للولايات المتحدة وإيران إلى الاتفاقية النووية الإيرانية (خطة عمل شاملة مشتركة JCPOA) قد بلغت تسويتها النهائية بداية سنة 2022 قبل طلب روسيا في آخر لحظة المتعلق بالحرب الروسية الأوكرانية. فقد صرح وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في 5 مارس أن روسيا طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية ضمانات مكتوبة بأن العقوبات الخارجية المفروضة على الحكومة الروسية ردا على غزو روسيا لأوكرانيا لن «تمس بأي حال من الأحوال تجارتنا الحرة بحجمها الطبيعي، ولا اقتصادنا، واستثمارنا، وتعاوننا العسكري-التقني» مع إيران.[41] وفي 11 مارس كتب جوزيف بوريل، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي في الشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في صفحته على التويتر أن «عوامل خارجية [ربما قصد بها تصريح لافروف] اقتضت «وقفة» في المفاوضات حول JCPOA»[42] وقد أشار لافروف في ندوته الصحفية يوم15 مارس إلى أن المسألة قد حلت، مصرحا بأن روسيا «توصلت بضمانات مكتوبة» «أدرجت في نص الاتفاق نفسه «وتضمن بشكل موثوق كافة المشاريع وجميع مجالات الأنشطة التي يتوقعها نص الاتفاق JCPOA»[43]، ثم أضاف بأن روسيا كانت «لصالح التطبيق الكامل والفوري بقدر الإمكان» للاتفاق.[44] قال مسؤولون أمريكيون للكونجرس في شهر مايو 2022 إن احتمال إحياء الاتفاق ليس كبيرا، لأسباب لا تتصل كثيرا بالحرب الروسية الأوكرانية.[45]

1 غيرنا الصيغة التي وردت في النص [dispute terri tory of Western Sahara, wich Morocco reclaims] بعبارة «الصحراء المغربية»، لعدم مسايرة تلك الصيغة لموقف الاعتراف بمغربية الصحراء من قبل الإدارة الأمريكية في ولاية دونالد ترامب والإقرار بهذا الاعتراف في ولاية جو بادين الحالية (المترجم).

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تخلت سابقا عن العقوبات ضد الأشخاص المشاركين في الاتفاق JCPOA الذي يسمح بالأنشطة النووية لإيران، بما فيها تلك التي شاركت فيها روسيا.[46] وقد صرح نيد برايس، الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية بأن إدارة بايدن يمكن، إن اقتضت الضرورة، أن تنشر تنازلات مماثلة. كما صرح برايس بأن الاتفاق JCPOA «لن يكون خطة هروب للفيديرالية الروسية، وأن العقوبات التي فرضت عليها كانت بسبب حربها ضد أوكرانيا.»[47] لقد ظهر أنه ليست هناك توقعات في القانون المطبق يمكن أن تتيح لروسيا الهروب من العقوبات ذات الصلة بأوكرانيا عبر الأنشطة المسموح بها في الاتفاق JCPOA.

من الحجج التي قدمها أعضاء الكونجرس الذين عارضوا الاتفاق JCPOAأن إحياء الاتفاق مع إيران بعد الغزو الروسي لأوكرانيا «سيكون نجاحا كبيرا لفلاديمير بوتين»، فشجعوا إدارة بايدن على «إيقاف المتاجرة مع روسيا».[48] وساند أعضاء آخرون الاستمرار في المفاوضات والانضمام إلى الاتفاق JCPOA.[51] وقد أدرج بعض الأعضاء بين كثير من الاقتراحات تشريعا من أجل تكليف الإدارة بإنجاز تقرير حول «الفوائد التي يمكن أن تجنيها روسيا» في حال تجديد الاتفاق النووي مع إيران(H.R. 7490)؛ وإيقاف التنازلات في إطار قانون الحرية الإيرانية، ومنع انتشار [الأسلحة النووية] (IFCA, P.L. 112-139) الذي كان قد أتاح لروسيا الانخراط في أنشطة خاصة متعلقة ببرنامج إيران النووي (H.R. 7159/S. 3857).[52]

العقوبات وتطبيقاتها

لم يطبق كثير من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العقوبات ضد الحكومة الروسية، أو ضد رجال الأعمال الروسيين؛ بل إن بعض هذه البلدان، مثل الإمارات العربية المتحدة، قد تكون رحبت بتدفق رأسمال روسي.[52] فقد أغرقت، حسب ما يقال، خدمة صرف العملة الرقمي بطلبات من روسيا من أجل صرف بلايين الدولارات.[53] وفي خضم المضاربات يرجح أن تسعى الشخصيات الثرية الروسية- التي يحمل بعضها الجنسية الإسرائيلية- إلى إدخال ممتلكاتها المالية إلى إسرائيل. وقد كان وزير الخارجية الإسرائيلي حازما في الحيلولة دون استخدام الروسيين لإسرائيل لتفادي العقوبات.[54] وفي مارس2022 حذرت فكتوريا رولاند، وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية، من ذلك في استجواب معها في التليفزيون الإسرائيلي قائلة: «إنك لا تريد أن تصبح الملجأ الأخير للمال القذر الذي يمول حروب بوتين».[55]

أسواق الطاقة

أدى الموقع البارز لروسيا في أسواق البترول والغاز الطبيعي إلى تذبذب كبير في أسبوع غزوها لأوكرانيا، وخضعت التدفقات التجارية والطاقية القائمة حينئذ لفحص دقيق. وبينما استمرت أثمنة الطاقة في الارتفاع كانت إدارة بايدن تسعى إلى أكبر قدر من التعاون مع بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل رفع العرض العالمي من البترول. وقد أدى الطلب القوي، منذ شهر يونيو 2022، على البترول المقرون بالنقص الشديد في العرض، إلى ارتفاع كبير في الأسعار العالمية للبترول. وكانت قرارات روسيا وبلدان الشرق الأوسط في قلب المحادثات العالمية حول الطاقة. وشكلت روسيا وعددا آخر من البلدان أطرافا في اتفاق حول تدبير التزويد بالبترول مع منظمة البلدان

المصدرة للبترول، التي تضم بلدانا عديدة منتجة للبترول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتوصل في 2 يونيو أعضاء هذه المنظمة، المعروفة برمزها[56]OPEP+، إلى الاتفاق على رفع حجم الإنتاج المستهدف في الزيادات المتوقعة في الإنتاج لشهري يوليوز وغشت، بما في ذلك الزيادة في حصة إنتاج روسيا في إطار الاتفاق.

تتركز، على وجه العموم، القدرة على إنتاج البترول الخام غير المستعمل على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ويرجح أن مسؤولي هذين البلدين كانا إلى غاية ماي 2022 يرفضان بعض الطلبات من قبل مسؤولين أمريكيين فتح محادثات حول رفع أسرع في الإنتاج.[57] حيث صرح المسؤولون السعوديون في بداية شهر مايو 2022 أنهم يعتبرون أن السوق العالمية للبترول مزودة بكيفية ملائمة، ودعوا إلى زيادة في الاستثمارات العالمية في الإنتاج من أجل التخفيف مما دعوه الحدود النظامية المسؤولة عن الارتفاع في الأسعار.[58] وفي يونيو ساند مسؤولون سعوديون وإماراتيون قرار الأوبيب OPEP+ الزيادة في إنتاج البترول المتوقع لشهر يوليوز وغشت. فقام وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في شهر يونيو بزيارة للمملكة العربية السعودية للتباحث حول أوكرانيا والسياسة البترولية؛ ودعم المسؤولون السعوديون مشاركة روسيا في الاتفاق الإطار، وفي اتفاق الإنتاج الذي أقرته الأوبيب OPEP+.

كان هناك، في بداية الغزو الروسي لأوكرانيا، تفاؤل حول إمكان عودة البترول الإيراني إلى السوق بمستويات كافية لتعويض جزئي لانخفاض صادرات روسيا من البترول أو إعادة توجيهها.[59] تتمتع إيران، مثل بلدان أخرى منتجة للبترول، بأعلى أثمنة البرميل. ويرجح أن يكون المسؤولون الإيرانيون قد عبروا عن تفاؤلهم فيما يتعلق بالصادرات الإيرانية من البترول في ظرفية الحرب في أوكرانيا، غير أن أثر الحرب في إنتاج البترول، وأحجام الصادرات الإيرانية من هذا الإنتاج، بديا، إلى غاية مايو 2022، محدودين، بالقياس إلى الاحتمالات التي كان الملاحظون يتوقعونها من أي رفع مقبل للعقوبات الأمريكية.[61]

تبقى مسألة كيف يمكن للحرب الروسية الأوكرانية والتغيرات الناتجة عنها أن يحددا شكل فحص الصادرات الممكنة للغاز الطبيعي الإيراني.

بلبل النزاع في ليبيا إنتاج البترول فيها سنة 2022؛ وذلك في وقت كانت فيه الشكوك حول صادرات روسيا وعوامل أخرى متعلقة بالسوق تزيد من الأهمية الممكنة للاستقرار في ليبيا بالنسبة إلى أسواق الطاقة.

وبينما أخذت بعض البلدان الأوروبية وعودا من منتجي الغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحثا عن تموين بديل، فإن مرونة أوروبا فيما يتعلق بالتزود بالغاز الطبيعي محدودة؛ لأن أغلب صادرات روسيا من الغاز الطبيعي نحو أوروبا، التي هي سوقها الأكبر، تتم عن طريق أنبوب الغاز. من المحتمل أن يزيد مد أنابيب جديدة لاستيراد الغاز الطبيعي المسيل، والقنوات المرتبطة بها، وكذا توفر التموين البديل، في وسع ذلك كله أن يزيد في مرونة البلدان الأوروبية عبر الزمن، إلا أن الخيارات الراهنة تبقى محدودة.

التزمت الجزائر وقطر بالمحافظة على التموين البديل بالغاز الطبيعي (وتطويره بقدر الإمكان) نحو أوروبا. فقد غدت الجزائر، التي هي الممون الثالث لأوروبا بالغاز الطبيعي، موضعا لإقبال متزايد من قبل أصحاب القرار السياسي الأمريكيين في السياق الراهن.[62] وقد قبلت الجزائر الزيادة في تموين إيطاليا عبر أنبوب الغاز العابر للبحر الأبيض المتوسط، وسعت إلى توسيع قدرتها على ضخ الغاز الطبيعي نحو أوروبا عبر أنبوب الغاز ميدا غاز. إلا أن ثمة عوامل عديدة يمكن أن تحد من قدرة الجزائر على الزيادة في صادراتها في المدى القريب، خاصة إكراهات الإنتاج، ومحيط تجاري صعب بالنسبة إلى شركات الطاقة، وطلب متدن.[63] كما أن الجزائر هددت بتشويش تزويد إسبانيا بالغاز، إذا ما قررت إسبانيا إعادة تصدير جزء من غازها نحو المغرب، الذي قطعت معه الجزائر العلاقات الدبلوماسية سنة 2021.[64] في هذه الأثناء اتفقت ألمانيا وقطر على التباحث حول اتفاقيات جديدة لاستيراد الغاز على المدى البعيد، ، ويرجح أن يكون مسؤولون أوروبيون آخرون قد دخلوا في مفاوضات مع مسؤولي الدوحة وقادتها.[65] وفي الوقت الحاضر، أسند القسط الأكبر في التزويد بغاز قطر وبلدان أخرى مصدرة للغاز إلى مشترين في آسيا، وفي أماكن أخرى، في إطار عقود طويلة الأمد، وقد أكد مسؤولو الطاقة القطريون أنه لا يمكن لأي توليفة لمصدرين كبار للغاز أن تزود أوروبا بالغاز الطبيعي تزويدا كافيا، في المدى القريب، من أجل التعويض التام لوقف التزويد بالغاز القادم من روسيا.

وقعت إسرائيل ومصر والاتحاد الأوروبي في يونيو 2022 اتفاقا يمكن أن يسمح بتصدير غاز إسرائيل الطبيعي المسيل نحو أوروبا بعد معالجته في معامل بمصر؛ إذ إن هذه الأخيرة تستورد الغاز الطبيعي الإسرائيلي (85 مليار متر مكعب لمدة 15 عاما)، ثم تعيد تسييله في حاوياتها لتخزين الغاز الطبيعي المسيل بميناء دمياط، من أجل إعادة تصديره إلى أوربا (في 2021، صدرت إسرائيل 4,25 مليارات متر مكعب نحو مصر).[66] ويعد النقص في القدرة على النقل والتحويل تحديا كبيرا في وجه إسرائيل ومصر لكي تصبحا مزودين مهمين لأوروبا. فلا يوجد سوى أنبوبين قادرين على نقل الغاز الإسرائيلي نحو مصر، والمنشآت المصرية للغاز الطبيعي المسيل تعمل بأقصى قدرتها للاستجابة للطلب الداخلي والخارجي في الآن نفسه.[67] وتفكر إسرائيل في بناء أنبوب جديد أرضي نحو مصر.[68]

الاستقرار الاقتصادي واستقرار الميزانية

كانت للحرب الروسية الأوكرانية أيضا نتائج ثانوية بالنسبة إلى مصدري ومستوردي البترول والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ إذ يخلق ارتفاع الأسعار مكسبا ضريبيا واقتصاديا غير منتظر بالنسبة إلى مصدري البترول، وتضيف ثقلا ضريبيا واقتصاديا إضافيا على كاهل المستوردين. أشار صندوق النقد الدولي في أبريل من سنة 2022 إلى أن «الظروف المالية لمصدري البترول في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تتغير، أو تحسنت مع قفز أثمنة البترول والغاز»، بينما «كانت التوقعات بالنسبة إلى البلدان غير المصدرة للبترول والغاز سلبية بدرجة أكبر، نظرا لمجموعة من الآثار العرضية»[69] كما أن حالة التذبذب في الطلب على الطاقة واحتمالات انخفاض الأثمان تترجم إلى حالة تذبذب في الميزانية بالنسبة إلى المنتجين الرئيسيين. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برمتها مارس ارتفاع النفقات وانخفاض المداخيل في فترة وباء كوفيد-19 ضغطا على الميزانيات الوطنية، بينما كان على المستهلكين مواجهة اضطرابات سلسلة التموين الدولي الناجمة عن الوباء، ومواجهة ما يقابلها من ارتفاعات في الأسعار. إذا كانت الضغوط المالية المرتبطة بأوكرانيا مستمرة أو تزداد كثافتها، فإن النفقات من أجل الحماية الاجتماعية، بما فيها

مساعدات الدولة للمواد ا لغذائية والمحروقات، يمكن أن تنقص، الشيء الذي يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات.[70] وفي حالة غياب التخفيضات يمكن لتكاليف المساعدات أن تتضخم بالنسبة إلى مستوردي الطاقة والمنتجات الغذائية، الشيء الذي يطرح مشاكل الميزانية والمديونية.

قد تزيد الحرب الروسية الأوكرانية بمصر في خطورة وضعية الاقتصاد والميزانية التي سبق أن كانت صعبة.[71] فقد خفض البنك المركزي المصري قيمة الجنيه بنسبة 15% بالنسبة إلى الدولار الأمريكي في مارس 2022، مع رفع نسب الفائدة من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية. وقد أدى خفض قيمة الجنيه، المقترن مع ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والمحروقات، إلى ارتفاع في التضخم المحلي (بنسبة 13% في أبريل 2022). قامت مصر أيضا بطلب قروض جديدة من بنك النقد الدولي في شهر مارس. اقترضت مصر من سنة 2016 إلى سنة 2021، 20 مليار دولار من بنك النقد الدولي، مما جعلها تتجاوز حصتها من القرض، وتصبح الزبون الثاني لبنك النقد الدولي بعد الأرجنتين.[72] ولعل الرفع من احتمال دعم بنك النقد الدولي لمصر هو الذي كان وراء وعد العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر بتقديم أكثر من 22 مليار دولار، تحت أشكال مختلفة من المساعدة لمصر (ودائع بالعملة الصعبة في البنك المركزي، واستثمارات مشتركة).[73] لكن، خلافا للحالات السابقة من مساعدة دول الخليج لمصر، فإن مساعدتها لها سنة 2022، كانت تسعى من ورائها إلى شراء ممتلكات وحقوق في ملك الدولة المصرية أو المقاولات الخاصة.[74]

أشارت الحكومة التونسية إلى نيتها في رفع كبير لأثمان المحروقات في محطات البنزين كل شهر خلال سنة 2022، الشيء الذي فرض إرهاقا جديدا للأسر التي سبق أن عاشت محنة، بتضخم جديد وانحسار اقتصادي بلغ 9% سنة[74].2022 أسهمت التظلمات أولا في توليد دعم قرار الرئيس قيس سعيد في يوليوز من سنة 2021 بحل البرلمان، وتأكيد سلطات تنفيذية موسعة؛ وقد يكون التضخم والصعوبات الأخرى المتفاقمة نذيرا بحدوث عدم استقرار متزايد.[75] فقد أمر قيس سعيد بحل البرلمان في مارس 2022، وطلب أكبر رقابة تنفيذية على العدل واللجنة الانتخابية قبل استفتاء منتظر في شهر يوليو لتبني دستور جديد.

تستفيد العربية السعودية من ارتفاع أسعار البترول، وتساعد أرباح الشركة السعودية أرامكو في توليد فائض في الميزانية الوطنية قدر بـ 15 مليار دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2022، مما أتاح للقادة السعوديين خيارات ضريبية.[76] وأوردت مقالات صحفية في شهر يناير أن العربية السعودية كانت تربح مليار دولار في اليوم بفضل صادراتها البترولية.[77] وقد شهدت العراق وبلدان بترولية أخرى ارتفاعا في مداخيلها، أدى إلى تخفيف الضغط على مالياتها العمومية.

انعدام الأمن الغذائي لمحة

أدى انخفاض صادرات بعض المنتجات الغذائية، إثر الغزو الروسي لأوكرانيا، إلى تقليص في عرض بعض هذه المنتجات في الأسواق الدولية، ترتب عنه ارتفاع في أسعار المواد الغذائية الأساسية، والمنتجات المشتقة منها.[78] كما أسهم ارتفاع أسعار الطاقة (التي سبق تناولها أعلاه)، والمنافسة حول التزود بها بسبب تقلصه، أسهم ذلك كله في ارتفاع الأسعار [بصفة عامة].

كانت روسيا وأوكرانيا تحتلان سنة 2021 المرتبة الأولى (روسيا) والسادسة (أوكرانيا) على الترتيب، بين الدول المصدرة للقمح على الصعيد العالمي. وتتوقف بلدان عديدة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على هذين البلدين في استيرادها للقمح والزيت النباتي، مع اختلاف حصة هذا الاستيراد المتاحة في العرض العالمي من بلد إلى آخر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[79]

فرضت الحكومة الروسية بعض القيود على صادراتها من الحبوب ومنتجات غذائية أخرى، مدعية وجود تعقيدات في تصدير المنتجات الفلاحية ا لروسية (بما فيها الأسمدة) بسبب صعوبات في الشحن واللوجستيك والصفقات المالية، برزت مع بداية الأزمة الدولية، والعقوبات ضد روسيا.[80] وردا على الادعاءات الروسية أكد المسؤولون الغربيون على أن العقوبات الأمريكية والأوروبية ترخص صراحة للصفقات المرتبطة بوضوح بتصدير المنتجات الفلاحية الروسية، خصوصا الحبوب والأسمدة[81]. كما يؤكد بعض الملاحظين والمسؤولين الغربيين أن المسؤولين الروسيين يستعملون نفوذهم في مجال الصادرات الفلاحية الأوكرانية والروسية للحصول على نتائج دبلوماسية، واقتصادية، وربما مكاسب عسكرية ممكنة.[82] فقد لوح بوتين ومسؤولون روسيون آخرون بأن روسيا قد تكون مستعدة لتسهيل الزيادة في الصادرات الفلاحية من أوكرانيا مقابل التخفيف على الأقل من العقوبات ضد روسيا.[83] كما أعرب مسؤولون روسيون عن عزمهم على تصدير شحن الحبوب الأوكرانية التي صادرتها، وأصبحت تحت مراقبة روسيا.[84] ويطالبون بإخلاء طرق الملاحة في الموانئ الأوكرانية غير المحتلة، وكذا بمنحهم حق تفتيش السفن التي تغادر أوكرانيا، وهذه أفعال تخشى أوكرانيا أن تستغلها روسيا لغايات عسكرية.[85]

سعت المفاوضات الدولية، خصوصا عن طريق الأمم المتحدة وتركيا، نحو فتح التجارة البحرية الأوكرانية، وإن أمكن الزيادة في الصادرات الفلاحية الروسية.[86] كما تكثفت المفاوضات الرامية إلى الزيادة في الصادرات السككية والطرقية من المنتجات الفلاحية الأوكرانية، على الرغم من وجود عقبات بنيوية-تحتية، ولوجيستيكية، وسياسية تعوق تكثيف طرق التصدير البرية من أوكرانيا.[87] صرح بايدن في 14 يونيو بما يلي: «سوف نبني صوامع التخزين، وهي صوامع مؤقتة، على الحدود الأوكرانية، بما فيها حدود بولونيا معها. هكذا نستطيع نقل [الحبوب] من عربات القطارات إلى هذه الصوامع، ومن ثم تنقل عبر عربات القطار داخل أوربا، وترسل نحو البحر الأطلسي، ثم ترسل إلى كل مكان من العالم. لكن ذلك يستغرق وقتا.»[88]

وفي سبيل المساعدة على تلبية الحاجات الغذائية الوطنية بدأت أوكرانيا، في مارس 2022، في فرض المراقبة على تصدير الحبوب ومواد غذائية أخرى، بما في ذلك إحداث رخصة لتصدير القمح.[90] ثم استأنفت أوكرانيا بعض الصادرات، لكنها منعت صادرات مخازنها للمنتجات الفلاحية الراهنة في أوكرانيا، بسبب الاضطرابات في فصل الزرع، شهر أبريل، وإخبارها بأولوية استنبات المزروعات التي تحصد في الخريف، والموجهة للاستعمال المنزلي المحلي، والتي ينتظر أن تكون لها نتائج فلاحية مباشرة، وربما لأمد طويل، بما في ذلك المحاصيل المقبلة والمنتجات الحيوانية.[91]

قد تستطيع بعض البلدان تعويض استيراد القمح من أوكرانيا وروسيا الذي انقطع، بقمح بثمن أعلى من مصدرين آخرين. ويمكن لبلدان أخرى أن تختار تعويض القمح الأغلى بمنتجات أخرى أرخص مثل الرز. والبلدان التي تمول القمح والدقيق ومنتجات غذائية أخرى أغلى لسكانها، من الممكن أن تنخفض قدرتها على أداء أسعار هذه المواد.[92] والحكومات التي تتوفر على فائض غذائي، يمكن أن تفكر في خيارات من أجل توفير منتجات فلاحية لغايات غذائية.

آثار نوعية خاصة ببلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يتوقف عدد عديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أوكرانيا وروسيا في استيراد القمح والزيت النباتي، مع أن معظم الاستيرادات من العرض العالمي يتغير بين هذه البلدان.[93] وأكبر هذه البلدان استيرادا لقمح أوكرانيا وروسيا من حيث الحجم منذ 2019 هي مصر ولبنان، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، واليمن.[94] قد تؤثر عوامل الإنتاج الوطنية (مثل الظروف المناخية، والسقي، والأسمدة)، وشروط السوق (الأسعار وإمكان البدائل)، والموارد الضريبية، والشروط الاجتماعية، والأمنية، قد تؤثر تلك العوامل كلها في الأمن الغذائي للبلدان المختلفة. كان برنامج الغذاء العالمي في شهر مايو من سنة 2022 يتوقع «أن من الممكن أن تفضي الاضطرابات في الصادرات إلى إكراهات في التموين الغذائي يمكن أن تكون خطيرة بالنسبة إلى مصر واليمن، اللذين يوجدان من بين البلدان العشرة الأوائل من بلدان العالم المستوردة للقمح الأوكراني ولقمح فدرالية روسيا، وكذا بالنسبة إلى لبنان، الذي هو البلد التاسع من أكبر بلدان العالم المستوردة لقمح أوكرانيا.[95]

قد تختلف آثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبعا لثروات المستوردين والظروف الاجتماعية والأمنية الكامنة في هذه البلدان. فقد بدأ اليمن ومصر- وهما من أفقر البلدان وأكثرها تأثرا بالنزاعات - يحسان منذ الآن بآثار ارتفاع الأسعار. وقد حذر برنامج الغذاء العالمي في مايو من سنة2022 من أن« الحرب سوف تكون لها نتائج يمكن أن تكون مهمة في بعض الأزمات الغذائية في الشرق الأوسط»، وأن ارتفاع الأسعار، وتعاظم الحاجات الإنسانية العالمية والتوترات، سوف تحد من قدرته [البرنامج الغذائي العالمي] على توفير مساعدات مستعجلة.[96]

أفاد البرنامج الغذائي في مايو سنة2022 أن 17,4 مليون شخص في اليمن كانوا في وضعية انعدام الأمن الغذائي، و3,5 مليون شخص يعانون من سوء التغذية الحاد، و31000 شخص كانوا «في ظروف قريبة من المجاعة».[97] وصرح البرنامج بأن «المستوى الحالي للجوع في اليمن لم يسبق له مثيل» منذ بداية النزاع في هذا البلد سنة 2015.[98] يستورد اليمن أكثر من 50% من تموينه الكلي من القمح من منطقة البحر الأسود، بما في ذلك إعادة تصدير الدقيق إليه من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[99]

نقلت مصادر من الحكومة الأمريكية حول سوريا والعراق أن «غزو روسيا لأوكرانيا فاقم الظروف الاقتصادية والإنسانية الكارثية. فقد أدى توقف التموين بالقمح ومواد غذائية أخرى إلى ارتفاع في أسعار المواد الغذائية في هذين البلدين، وإلى ارتفاع كلفة المساعدات التي تقدمها المنظمات الإنسانية في سوريا، وإلى مظاهرات في الشوارع بالعراق.»[100] وقد سبق أن كان منذ بداية سنة 2022 ما يقارب 60% من سكان سوريا يعتبرون ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهو ما وصفه البرنامج العالمي للغذاء بمثابة «زيادة بـ 4,5 مليون شخص خلال السنة الماضية وحدها، وأن هذا العدد هو الأعلى الذي لم يسبق أن سجل من قبل» في سياق ما بعد الحرب السورية سنة 2011.[101] تستورد سوريا ثلثي تموياناتها الغذائية والبترولية، وتستورد الجزء الأكبر من قمحها من روسيا.[102]

تجد الأنظمة الاقتصادية المتوسطة ضمن الشريحة الدنيا (حسب تصنيفها من قبل بنك النقد الدولي، بدخل وطني خام لكل ساكن يتراوح بين 1046 و4095 دولار) أيضا صعوبات في تمويل شراء المنتجات الأساسية الأغلى. تشمل هذه الفئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مصر، وإيران، والمغرب، وتونس، بل حتى الجزائر، الذي هو مستورد صغير للقمح الروسي والأوكراني، والذي يمكن لمداخيله من الطاقة أن تعوض تكاليف أعلى. قد يحدث التهاب الأسعار الغذائية في شمال أفريقيا أزمات في الميزانية، بسبب كلفة دعم الدولة للمواد الغذائية الأساسية، كما قد يحدث أزمات سياسية، اعتبارا لتاريخ تمردات الخبز في هذه المنطقة، التي أحدثت عدم استقرار سياسي أوسع.[103]

سببت التخفيضات التي أعلنتها الحكومة الإيرانية في مايو2022 في المساعدات المتعلقة بالدقيق ومواد غذائية أساسية أخرى ارتفاع الأسعار داخل اقتصاد كان في مجابهة التضخم والضغط المالي المرتبط بالعقوبات.[104] وتبدو المظاهرات التي اندلعت في بعض المدن الإيرانية منذ مايو 2022 مرتبطة بهذه الارتفاعات في الأسعار، وكذا باحتجاجات أخرى ضد الحكومة.[105]

وفي مصر التي هي المستورد الأول العالمي للقمح من حيث الحجم (أكثر من 70% منه يأتي من روسيا وأوكرانيا)، اتخذت الحكومة تدابير لتقليص استيرادها للقمح، والبحث عن مصادر أخرى لاستيراد القمح، لتعويض الخسارة في الاستيرادات. ومنعت تصدير القمح والدقيق لمدة ثلاثة أشهر بداية من 11 مارس، ووافقت السلطة العامة المصرية للتموين على ستة عشر بلدا لاستيراد قمحها منها، وفتحت مفاوضات مع الهند، والأرجنتين، وأستراليا، وكازاخستان، وفرنسا، لعقد اتفاقيات جديدة لشراء القمح في السوق الفورية. وقبلت هذه السلطة أيضا شراء قمح يحتوي كمية أعلى من الماء من أجل التكيف مع شروط السوق الحرجة.[106] لكن نفقات شحن هذا النوع من القمح أعلى من نفقات نقل القمح القادم من منطقة البحر الأسود.[107]

وفي شهر مايو أدى الحصار المستمر على موانئ أوكرانيا من قبل روسيا إلى عدم تسليم 300 000 طن متري من القمح المشترى من قبل السلطة العامة المصرية لمنتجات التموين (استوردت مصر سنة 2021، 4,7 مليون طن من القمح).[108] وفي فاتح يونيو، أعلنت هذه السلطة عن إحدى أولى مناقصاتها (tenders) الدولية منذ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا. إن على مصر أن تشتري 465000 طن من القمح من روسيا، ورومانيا، وبلغاريا بثمن 480 دولار للطن؛ أي بزيادة 41% بالمقارنة مع آخر مناقصة لمصر قبل الغزو.[109] وقد عد البنك العالمي والاتحاد الأوروبي بدعم مركب قدره 600 مليون دولار، لمساعدة الحكومة المصرية على شراء شحنات قمح إضافية من الخارج، والزيادة في قدرتها الوطنية على تخزين الحبوب.[110]

تكلف الدعم المصري للمواد الغذائية بين 4 و5 مليار دولار في العام[111]، مع بقاء سعد بيع الخبز المدعوم دون تغيير منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي، حين أدت التغييرات المقترحة في سعره إلى تمردات، قتل فيها مئات من المتظاهرين أثناء المواجهات مع الشرطة. فقد تولد اقتطاعات من دعم الخبز احتجاجات، وتطرح تحديا للرئيس سيسي. وقد أنشأت الحكومات مراقبة لسعر الخبز بالنسبة إلى كلفة الخبز غير المدعم.

تعد تونس عرضة بكيفية خاصة لانعكاس الآثار المتسلسلة لارتفاع الأسعار وللعرض في مجال التموين. فقد أشارت وزارة الفلاحة الأمريكية إلى أن الفلاحين التونسيين كانوا قد زرعوا عددا أقل من فدادين الحبوب في بداية سنة 2022، بسبب الارتياب الاقتصادي العالمي؛ كما توقعت أيضا أن يضطر البلد لاستيراد ثلثي القمح الضروري للاستهلاك الداخلي سنتي2022 -[112].2023 كانت أوكرانيا، في مدة متوسطها خمس سنوات، المصدر الأول لاستيراد قمح تونس (48%)، وتزودها روسيا بـ 8% إضافية.[113] زيادة على ذلك يرجح أن تكون على المكتب الوطني للحبوب ديون للمصدرين الأوكرانيين، الشيء الذي بلبل التسليمات المنتظرة.[114] لام قيس سعيد، الذي ركز في يده سلطات تنفيذية واسعة ويسعى إلى إعادة صياغة نظام الحكم، المضاربين والمعارضين السياسيين على ارتفاع الأسعار، وعلى الرفوف الفارغة في الأسواق.[115]

قادت الصعوبات الاجتماعية الاقتصادية أولا إلى دعم شعبي لأفعال قيس سعيد؛ غير أن عجزه عن كبح التضخم الحالي للأسعار يغذي، ومعه ضغوط اقتصادية أخرى، ضغطا عموميا متزايدا عليه، وهو ما يمكن أن يقود، حسب بعض التحليلات، إلى قمع أكبر وعدم استقرار.[116]

شهد لبنان، الذي يتمتع نظريا بدخل متوسط في الشريحة العليا، تدهورا في دخله الفردي وجودة العيش منذ2019، ضمن سياق أزمة اقتصادية خطيرة. ففي مارس من سنة 2022 أفاد البنك العالمي أن لبنان يستورد أكثر من 90% من حبوبه من أوكرانيا وروسيا، ولا يتوفر حينئذ سوى على حوالي شهر من احتياطي الحبوب.[117] ووجد لبنان صعوبة في تعويض استيراداته الأوكرانية، لأسباب نابعة من الأزمة الاقتصادية التي يعيشها البلد؛ وقد أعلنت إيران أنها مستعدة لإرسال القمح إلى لبنان.[118] وفي مايو 2022 وافق البنك العالمي على قرض مستعجل للبنان، قدر بـ 150 مليون دولار لاستيراد الحبوب.[119]

يبدو أن إسرائيل، التي هي بلد مرتفع الدخل، تشتري تقريبا نصف استيراداتها من القمح من روسيا وأوكرانيا. وقد توقع مسؤولو هذا البلد منذ مارس من سنة2022، أن يكون في استطاعتهم الوصول إلى كمية القمح الضرورية من ممونين آخرين بأسعار أعلى.[120]

آفاق وخيارات ممكنة

إن غزو أوكرانيا من قبل روسيا، وجريان الحرب الروسية الأوكرانية، وتأثيراتها في الأسواق العالمية، يمكن أن تكون لهما نتائج سياسية متعددة بالنسبة إلى الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومدى استعداد حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتنسيق قراراتها الدبلوماسية، والاقتصادية والأمنية مع أصحاب القرار الأمريكيين يحتمل أن يستمر في التغير. إن تكن إنجازات روسيا وهزائمها تقوض جاذبيتها بوصفها شريكا في أمن ممكن بالنسبة إلى حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية في وسعها أن تقلل من التركيز على المراقبة والاستجابة للمبادرات الأمنية الروسية في المنطقة. بديلا لذلك يمكن أن تسعى روسيا إلى التعويض عن النواقص الملحوظة، أو عن تآكل نفوذها العالمي، عن طريق مضاعفة محاولاتها البحث عن شراكات مع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خصوصا أعداء أمريكا مثل إيران، أو شركاء، مثل العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ومصر، التي هي في خلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية حول مسائل أخري. وهناك إمكانية أخرى وهي أن الحكومة الروسية قد تسعى إلى استخدم نفوذها الجهوي المتبقي لديها، لكي تعارض الأولويات الأمريكية في أماكن مثل ليبيا وسوريا.

إن المقدار الذي يولي به أصحاب القرار الأمريكيون الأولوية للتنسيق الدبلوماسي تجاه روسيا، في مقابل أهداف سياسية أخرى، يمكن أن تكون له آثار على المدى البعيد في إدراك الولايات المتحدة الأمريكية لمسائل أخرى في المنطقة، خاصة مسألة حقوق الإنسان. إن فحص معمقا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لتصويتات حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأمم المتحدة، ولعلاقاتها وصفقتها مع روسيا والكيانات الروسية، يمكن لذلك كله أن يصبح مثيرا مستديما للسخط في العلاقات الأمريكية في المنطقة. بديلا لذلك، يمكن أيضا أن تكون هناك فرص مواتية للولايات المتحدة الأمريكية للاعتماد على التعاون مع دول الخليج وغيرها على الحرب الروسية الأوكرانية، من أجل تحقيق تقدم حول مسائل أخرى جهوية وعالمية.

قد تتأتى النتائج المباشرة والعملية بالنسبة إلى الولايا المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الآثار الضريبية، والاجتماعية، والإنسانية الناتجة عن التغيرات في أسواق الطاقة والمنتجات الغذائية. وبصورة خاصة فإن الضغط الضريبي على الحكومات، وضغط ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية على المستهلكين، يمكن لهما أن يخلقا أو يؤججا التوترات، أو الاضطرابات السياسية. وفي وسع الحكومات المصدرة للطاقة، معززة بارتفاع أسعار الطاقة والطلب على الغاز الطبيعي، أن تمارس دور رافعة عالمية ووطنية متزايدة الأهمية، لكنها قد تواجه كذلك طلبات جديدة لدعم اقتصادي من قبل مواطنيها، وشركائها الجهويين. إذا ظهرت حالات عدم استقرار أو مواجهات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، فإن الشركاء الأمريكيين في المنطقة قد

يعطون الأولوية للحد من المخاطر بالنسبة إلى أنفسهم حين ينظرون في طلبات الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بالحرب الروسية الأوكرانية.

في وسع الكونجرس أن يفكر في عدد من الخيارات السياسية ردا على نتائج الحرب الروسية الأوكرانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة منها التالية:

فحص نتائج الأمن الغذائي العالمي المترتبة على العدد الواسع للاستجابات الأمريكية للحرب الروسية الأوكرانية، وكيف يمكن للاستجابات الدبلوماسية والمالية والعسكرية، والقائمة على المساعدة أن تكيف من أجل تقليص تأثيرها في الأمن الغذائي. ويمكن لفحص قروض السنة المالية 2023 وتدابير الرخص الدفاعية أن يمنح للنواب إمكانية تكييف الموارد والسلطات التي ستخول للسلطة التنفيذية مستقبلا، وكذا مطالبتها بتقديم المعلومات للكونجرس الأمريكي؛

مراقبة منتظمة لالتزام الإدارة نحو بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولجهود المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بمراقبته للكيفية التي تمنح بها السلطة التنفيذية المساعدة الغذائية المخصصة من قبل الكونجرس، وتقييم ما إذا كانت أنشطتها كافية للاستجابة للحاجات المتزايدة، ولأهداف السياسة الخارجية الأمريكية؛

فحص ما إذا كانت آليات المراقبة التي تم تطويرها لإتاحة المساعدة الخارجية والأمن من قبل الولايات لمتحدة الأمريكية لشركائها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كفيلة بأن ترشد لتطوير أدوات مراقبة المساعدة الأمريكية لأوكرانيا، ولشركائها الآخرين المتأثرين بالحرب الروسية الأوكرانية؛

إعادة النظر في الأمن وبيع الأسلحة المقترحين للشركاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في ضوء دعم الشركاء للسياسة الأمريكية تجاه الحرب الروسية الأوكرانية، وفي ضوء الجاذبية المتدنية لروسيا بوصفها شريكا أمنيا؛

استكشاف خيارات تشريعية للالتزام نحو الشركاء المنضبطين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغيرهم من أجل المساعدة على تشجيع توسيع مصادر الطاقة غير الروسية؛

فحص ما إذا كانت القروض والرخص المنتظمة لمساعدة أمريكية مستديمة في وسعها أن تقوي المرونة [الصمود أو القدرة على مواجهة الكوارث والأزمات] في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة البلدان ذات الدخل الضعيف التي تواجه انعدام أمن غذائي، وضغطا ضريبيا متزايدين بسبب الحرب الروسية الأوكرانية.

ملحق

تصويت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقي على تدابير منتقاة ردا على الحرب الروسية الأوكرانية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن

الإجراءات المنتقاة	نعم	لا	**الامتناع عن التصويت**	**عدم التصويت**
تعليق حقوق أعضاء فدرالية روسيا في مجلس حقوق الإنسان A/RES/ES-11/3 7 أبريل2022	إسرائيل ليبيا	الجزائر إيران سوريا	البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، عمان، قطر، العربية السعودية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن	لبنان المغرب
النتائج الإنسانية للعدوان ضد أوكرانيا A/RES/ES-11/2 22 مارس 2022	البحرين، مصر، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، العربية السعودية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن	سوريا	الجزائر، إيران	المغرب
العدوان على أوكرانيا A/RES/ES-11/1 2 مارس 2022	البحرين، مصر، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، العربية السعودية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن	سوريا	الجزائر، إيران، العراق	المغرب
قرار مجلس الأمن رقم2623 [حول الدعوة لعقد جلسة طارئة مستعجلة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول أوكرانيا] (S/ RES/ 2623(2022 27 فبراير 2022			الإمارات العربية المتحدة	

وضعية حقوق الإنسان في جمهورية كريمي [القرم] المحتلة مؤقتا وفي مدينة سباستوبول (أوكرانيا) A/ RES/76/179 16 ديسمبر 2021	إسرائيل	إيـــــران، الـعـربـيـة السعودية، سوريا	الـجـزائـر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، تونس، الإمـارات العربية المتحدة، اليمن	لبنان، المغرب
مـســألــة عــســكــرة جمهورية كريمي ذات الاستقلال الذاتي ومدينة سباستوبول بأوكرانيا، وكـذا بعض أجـزاء من البحر الأحـمـر وبحر أزوف A/ RES/76/70 9 ديسمبر 2021	إسرائيل	إيران، سوريا	الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، العربية السعودية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن	المغرب
الوحدة الترابية لأوكرانيا A/ RES/68/262 27 مارس 2014	الـبـحـريـن، الأردن، الكويت، ليبيا، قطر، العربية السعودية، تونس	سوريا	الجزائر، مصر، العراق	إيـران، إسرائيل، لبنان، المغرب، عمان، الإمارات العربية المتحدة، اليمن

جميع الحقوق محفوظة © 2022

المركز العربي لدراسات التكرف
The Arab Center for Extremism Studies